

«المركزي الأميركي» يبقي الفوائد منخفضة واسكتلندا تدعم وحدة أوروبا

الحافظ لـ «البناء»: ارتفاع الدولار يعود إلى الركود الذي تشهده أوروبا بتروني: ضرورة تطوير النظام الضريبي لدول الاتحاد الأوروبي

نسناس: لإنشاء رابطة المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية



نسناس متحدًا خلال المؤتمر

أكد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي روجيه نسناس أن «إنشاء رابطة المجالس الاقتصادية والاجتماعية من أجل تعزيز ثقافة الحوار والتعاون بين المجالس الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية وبينها وبين المنظمات العمل العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما بينها وبين المنظمات والاتحادات الأوروبية والدولية».

كلام نسناس جاء خلال اجتماع رؤساء المجالس الاقتصادية والاجتماعية، على هامش المؤتمر العربي الذي انعقد في القاهرة، لتشكيل لجنة تحضيرية مكونة من المجالس الاقتصادية والاجتماعية في الأردن ولبنان والمغرب وموريتانيا وفلسطين، مهمتها إعداد مشروع نظام عمل لرابطة المجالس الاقتصادية والاجتماعية.

واعتبر نسناس أنه «بات للتنمية عدنا بعداً إضافياً، يتعدى حدود مكافحة البطالة والفرق عن طريق فرص العمل والإنتاج والمنافسة، فهذه الأهداف، على أهميتها، لا بد من أن ترتبط بالسياسي إلى استئصال العنف والتطرف والإرهاب، ولتحقيق ذلك لا بد من أن يستند التصدي الأمني والسياسي على برنامج تنموي شامل».

ورأى أنه «بالإنماء يتعزّز انتماء المواطن إلى مجتمعه، وإلى وطنه، من هنا أهمية التركيز على تطوير التربية والتعليم وربطها بالحاجات الداخلية. كما يقتضي تعزيز رسالة الإعلام باتجاه التوعية والتوجيه وترسيخ روح المصالحة والتفاهي، أي من هنا أيضاً تنبع أهمية الحوار بين الدولة والمجتمع بهدف إرساء أسس التكامل بين القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، فلذلك تشكل المجالس الاقتصادية والاجتماعية عندنا حاجة وضرورة».

وأشار إلى أن التنمية تقوم على نهج التخطيط والتنفيذ، وعلى الكشف عن القدرات المتجددة لزيادة الإنتاج وتعزيز المنافسة من خلال تحديث التدريب المهني والتقدم التكنولوجي، والتوعية الثقافية، وتعزيز الرباط الأسري من خلال الاهتمام أيضاً بمستوى الدخل الأسري وعدم الإقتصار على الاهتمام بدخل الفرد، ولا سيما أن مجتمعنا تقوم في الأساس على عامل العائلة والأسرة. وهذا ما يستدعي في التالي، العمل الجدي على توسيع فرص عمل المرأة العربية».

كما رأى أنه «هكذا يتجلى دور المجالس الاقتصادية والاجتماعية في انتظام التوازن بين التنمية والحماية الاجتماعية، والعمل الوطني الاصيل. ويتجلى هذا الدور من خلال الاهتمام بالبيئة وتوسيع تبادل المعلومات حول أسواق العمل العربية».

وشكر نسناس لإدراج موضوع إنشاء رابطة المجالس الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع منظمة العمل العربية وأقرقاء الإنتاج، معتبراً أن «هذه الرابطة التي تزيدها في تسهم مع الجميع في تعزيز ثقافة الحوار والتعاون بين المجالس الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، وبينها وبين منظمة العمل العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، كما بينها وبين المنظمات والاتحادات الأوروبية والدولية»، داعياً إلى «تعميم إنشاء مجالس اقتصادية واجتماعية في الدول العربية كافة لأنها السبيل المساعد في ترسيخ الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي».

قدرة التصويت ضد أي مشروع يطرحه المحافظون، لا سيما فكرة الخروج من الاتحاد الأوروبي». وأشار بتروني إلى «خطورة هذا الوضع الذي يشجع دول أخرى على الاستفتاء للخروج من الاتحاد، سيما أن دولاً أوروبية عدة تعاني منذ سنوات من ركود اقتصادي مثل اليونان وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا، وأيرلندا»، لافتاً إلى أن «الركود الاقتصادي بات يطاول جميع الدول الأوروبية بمن فيها ألمانيا».

وعن حماية وحدة دول الاتحاد الأوروبي وتعزيز التكامل في ما بينها، لفت بتروني إلى «ضرورة تطوير النظام المالي والضريبي ليكون موحدًا، وذلك عبر مبادرات استراتيجية شجاعة يؤسس لها السياسيون، تهدف إلى تخطي التحديات ضمن كمثل معزز فيه التوجه السياسي، وفي موازاة نشاط البنك المركزي الأوروبي». أمام هذه التطورات، وفيما استقرّ سعر صرف الليرة على 1507.5 للدولار الأميركي، تأثر لبنان بانخفاض سعر الذهب.

إذ أصدر «مصرف لبنان» موجزاً عن وضعه حتى منتصف أيلول، أظهر تراجعاً جدياً في الذهب يوازي 685.54 مليار ليرة، نتيجة تدني سعر أونصة الذهب من 1288.00 دولار إلى 1232.00 في النصف الأول من أيلول عالمياً، وفي ظل استقرار الدولار محلياً على 1507.50 ليرة في الفترة عينها، وبلغ احتياط الذهب لديه نحو 11.40 مليار دولار منتصف أيلول. كما أشار حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، خلال رعايته مؤتمر «الاتجاهات الحالية والمستقبلية للنظام المصرفي في المنطقة أول من أمس، إلى استقرار الليرة اللبنانية وارتفاع موجودات البنك المركزي بالعملة الأجنبية. لكن لم ترتفعت الليرة الشرائية للبنانيين؛ وهل سستمر مدخراتهم في السوق المحلية؟

بتروني

أشار المحلل المالي جورج بتروني من جهته، إلى أن «الركود الاقتصادي في أوروبا هو السبب الرئيسي لتراجع الأسهم والعملات الأوروبية ما أعطى أفضلية التقدم للدولار، إضافة إلى انخفاض الطلب على البضائع الأوروبية».

ولفت بتروني إلى أن «نتائج الاستفتاء في اسكتلندا جاءت لتدعم أيضاً الوحدة الأوروبية وتضرب مشروع المحافظين واليمين المتطرف في بريطانيا، الذين يدعون إلى الانفصال عن الاتحاد الأوروبي»، موضحاً أن «لو حصل الانفصال عن المملكة، لكنت خرجت شريحة واسعة من المعارضين لسياسة المحافظين بعامّة وكأمرون بخاصة، وفقدوا

الأميركية التي تحملها الصين اليوم، لأنها ما زالت في حاجة إليها لتمويل صادراتها إلى أميركا».

وبالتالي ستخفض صادرات الصين إلى الولايات المتحدة، وتخفض سندات الخزينة

«المركزي الأوروبي» يحضّ على خفض ضرائب الدخل في ألمانيا

أعلن عضو المجلس التنفيذي في «البنك المركزي الأوروبي» بيورا كوري أنه يتعين على ألمانيا خفض الضرائب على الأجور بهدف تعزيز النمو الاقتصادي. وأضاف أن بإمكان ألمانيا الاستفادة من المهلة الحالية لتشجيع الاستثمار وتخفيض العبء الضريبي على الموظفين، لافتاً إلى أن هذا لا يشكل تهديداً على استدامة المالية العامة كما أنه يؤهل البلاد للتحديات المستقبلية. كما اعتبر كوري أن أوروبا في حاجة إلى استراتيجية شاملة بهدف إيجاد حلول لضعف العرض والطلب في كل بلد على حدة.

الذي تشهده أوروبا، مضيفاً: «أن الدولة الوحيدة التي لا تواجه حالة ركود مزمنة في أوروبا هي ألمانيا». ولفت إلى «الكساد المفتوح الذي تواجهه أميركا التي ما زالت تفضل استخدام تعابير الإنكماش، أو بطء في النمو الاقتصادي، لأسباب واعتبارات سياسية». وعن قرار البنك المركزي في إبقاء الفوائد منخفضة، أشار الحافظ إلى «عدم وجود مبرر لرفعها إذ إن الولايات المتحدة لا تواجه الفوائد منخفضة، بل العكس تماماً»، لافتاً إلى «الحاجة الماسة إلى ضخ سيولة وخلق وظائف عمل».

وفي ما يخص شراء الصين مزيداً من سندات الخزينة الأميركية، أشار الحافظ إلى أنه «وخلال عشر سنوات، ستصبح الطبقة الوسطى في الصين الأكبر في العالم وترفع مستوى الاستهلاك الداخلي،

عقبات تحول دون تحقيق هدفها الإنمائي

جي 20 تركز على تعزيز نمو الاقتصاد العالمي المتباطئ

يركّز وزراء مالية مجموعة العشرين جهودهم، خلال لقاءهم في نهاية الأسبوع في كيرنز في أستراليا، على تباطؤ النمو العالمي الذي يهدد الهدف الذي حددهوا لأنفسهم بتحقيق الاقتصاد.

ومن الأولويات التي تبحثها مجموعة العشرين، التي تتولى أستراليا حالياً رئاستها الدولية، استحداث وظائف وإيجاد السبل الكفيلة بزيادة نمو الاقتصاد العالمي بنقلتين مؤنيتين إضافيتين، ما يوازي ألفي مليار دولار بحلول 2018.

في حين هذا الهدف الأخير في شباط في سيدني خلال اجتماع سابق لوزراء مالية الدول العشرين، التي تمثل 85 في المئة من التجارة العالمية وتلني سكان الأرض.

غير أن الوضع سجل تراجعاً منذ ذلك الحين، وأفادت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عن تباطؤ الاقتصادات العالمية الكبرى، ما حملها على تخفيض توقعاتها للنمو في منطقة اليورو بمقدار 0.4 نقطة مئوية على تقديراتها السابقة في أيار، وذلك على خلفية مخاطر جيوسياسية ومالية جسيمة.

ورأى وزير المال الأسترالي جو هوكي أنه سيكون من الصعب في ظل هذه الظروف تحقيق الهدف الذي حددته مجموعة العشرين بزيادة النمو بنقلتين مؤنيتين، متحدداً قبل انعقاد

اجتماع وزراء المالية السبت والأحد في كيرنز. وحذّر عشية هذا الاجتماع التحضيري لفئة مجموعة العشرين، المقررة في تشرين الثاني في بريزبين على الساحل الشرقي لأستراليا، قائلاً: «بما أن الظروف العالمية أكثر غموضاً

بقليل مما كانت عليه في شباط، علينا أن نضاعف الجهود لترتكز أهدافنا على النمو، لكن إذا لم يتقن هذا الطموح بضغط مشترك، فلن يتحقق الكثير».

وطالب صندوق النقد الدولي قبل انعقاد اجتماع كيرنز، الدول العشرين باتخاذ تدابير حاسمة من أجل تحقيق نمو أقوى وأكثر توازناً، داعياً الدول الفاردة على ذلك إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للبنية التحتية.

وكان الصندوق حذر في نهاية تموز من أن زيادة معدلات الفائدة وتباطؤ الاقتصادات الناشئة قد ينعكسان على أهداف النمو في دول مجموعة العشرين.

وأشارت المديرية العامة للصندوق كريستين لاغارد إلى أن النمو العالمي ضعيف للغاية وهش وغير متساو. وجاءت الأزمة الأوكرانية لتزيد من الضغوط على النشاط الاقتصادي في العالم الذي يعاني أساساً من تباطؤ الاقتصادات الناشئة الكبرى، فيما يتأثر إجمالي الناتج الداخلي الياباني من زيادة الضريبة على الاستهلاك منذ الأول من نيسان.

وقال مايك كالاغان، من معهد

العملات

حافظ الدولار الأميركي في سوق بيروت المالية على استقراره، واقل على سعر وسطي 1507.50 ليرة لبنانية وفقاً لنشرة مديرية القطع والعملات في مصرف لبنان.

بالليرة اللبنانية	بالدولار	
	مبيع	شراء
اليورو	1.2874	1.2876
الليرة السورية	157.1800	158.1300
الدينار الأردني	0.7075	0.7095
الدينار العراقي	1162.00	1164.00
الريال السعودي	3.75	3.7503
الدينار الكويتي	0.2852	0.2857
الدرهم الاماراتي	3.6729	3.6413
الريال القطري	3.6406	3.64013
الجنيه المصري	6.9414	6.9415
الليرة التركية	1.8132	1.8144
الفرنك السويسري	1.5225	1.5226
الجنية الأسترليني	1.6384	1.6386
الالف ين الياباني	108.88	108.91
الدولار الكندي	1.0163	1.0167
الدولار الأسترالي	1.0407	1.0409
الالف فرنك أفريقي	511.99	514.69

المصادن

المعدن	أمس	السابق	النسبة
الذهب	1216	1226.3	-0.89%
الفضة	17.88	18.57	-3.44%
البلاتينيوم	1337.81	1348.20	-0.65%

حتى الساعة 08:00 مساءً بتوقيت بيروت.

حركة مرفأ بيروت

رست أمس داخل احواض مرفأ بيروت 24 باخرة منها 9 بواخر جديدة حملت 51985 طناً، فيما غادرت 4 بواخر ويبتظر وصول 5 بواخر بحسب لائحة الغرقة

منتدى سوتشي الاستثماري الدولي ناقش العقوبات الغربية والتضخم



للاتصالات المالية العالمية بين البنوك على رغم ضالة احتمال سير التطورات بهذا السيناريو. وقال: «أمل ألا يقوم الاتحاد الأوروبي بذلك، لأن القيام بعمل هذه الخطوة سيهدد عملاً جنوبياً، أو حتى أنه سيصل إلى ما يوازي العمل العسكري». وأكد الوزير أن روسيا ستقوم بجميع الخطوات لحماية مظلومتها المصرفية». وأضاف: «أرى أن هذا الأمر لن يحدث في الواقع، إلا أنه يتعين علينا بالطبع أن نكون مستعدين لمواجهة هذا السيناريو مع ضالة حدوثه».

وفي هذا السياق، أشار أندريه كوستين رئيس بنك «في تي بي» الروسي (بنك التجارة الخارجي)، إلى أن فصل روسيا عن منظومة «SWIFT» يعتبر بمثابة اعتداء على روسيا، ويجب أن يكون الرد عليه في غاية القساوة.

ويشار إلى أن النظام المذكور «SWIFT» يربط بين الهيئات المالية والبنوك في 210 بلدان في العالم، ويخص النظام الداخلي لهذه المنظومة على تشكيل مؤسسة تربط بين البنوك في كل بلد عضو في «SWIFT» حيث تسمى المؤسسة الروسية في إطار «SWIFT» ب«روس سويتف».

وتجدر الإشارة إلى أن البرلمان الأوروبي كان اقترح على الاتحاد الأوروبي التخلي عما سماه بعقيدة الشراكة الاستراتيجية مع روسيا، والنظر باحتمال إلغاء التعامل معها بموجب نظام «SWIFT»، والكف عن العمل معها في إطار مشروع «السبل الجنوبي» (ساوث ستريم) لضخ الغاز من روسيا إلى جنوب أوروبا عبر البحر الأسود، إضافة إلى وقف التعاون مع موسكو في مجال الطاقة الذرية. وتعليقاً على اقتراح البرلمان الأوروبي على الاتحاد الأوروبي الكف عن العمل مع روسيا في إطار مشروع «السبل الجنوبي»، أكد وزير الطاقة الروسي الكسندر نوفاك أنه لا يمكن إلغاء الاتفاقيات الحكومية الخاصة ببناء خط «السبل الجنوبي» إلا بتوافق الأطراف على ذلك، ولا يمكن إلغاء الاتفاقات في شكل أحادي. وجاءت توصيات البرلمان الأوروبي هذه في بيان صدر عن دورته العامة في ستراسبورغ أول من أمس تطرق إلى الوضع في أوكرانيا والعلاقات بين بروكسيل وموسكو.

انطلقت في مدينة سوتشي الروسية أمس، فعاليات منتدى سوتشي الاستثماري الدولي، بحضور قياسي بلغ تسعة آلاف من رجال الأعمال والناسخة والخبراء من مختلف دول العالم.

ويعدّ منتدى «سوتشي» ساحة فريدة من نوعها لإقامة حوار بناء بين السلطة ورؤوس الأموال، وظهرت هذه الفعالية المهمة منذ أكثر من 10 سنوات بدعم من الحكومة الروسية من أجل مناقشة آفاق تطوير الاقتصاد العالمي ومستقبل الاستثمار في روسيا إضافة إلى عرض مشاريع استثمارية لمناطق روسيا.

ويشمل برنامج المنتدى اجتماعين دوريين: «روسيا بين أوروبا وآسيا: السياسة الإقليمية الجديدة في العالم الحديث»، و «المناخ الاستثماري في مناطق: كيف يمكن توفير سياسة تنمية الاستثمارات في ظروف محدودة؟».

واحتلت مسألة العقوبات الغربية التي فرضت ضد روسيا وتداعياتها على الاقتصاد الروسي حيزاً مهماً في فعاليات اليوم الأول من المنتدى، حيث توقع وزير المالية الروسي أنطون سيلوانوف أن تتراوح نسبة التضخم في روسيا بحسب نتائج عام 2014 ما بين 7.5 و7.7 في المئة، مشيراً إلى أن هذا الأمر مرتبط بالدرجة الأولى بغلاء السلة الاستهلاكية. وأضاف الوزير أن الحكومة تخطط لجعل التضخم في العام القادم يتراوح ما بين 5.5 و6 في المئة، موضحاً أن السلطات المختصة في روسيا لن تزيد نفقات الموازنة، ولا تفتي اللجوء إلى طباعة أوراق مالية، لذلك فإن السلطات النقدية والحكومة لن تقوم بزيادة التضخم، مشيراً إلى أن مشروع الموازنة وضع استناداً إلى عجز منخفض وسياسة نقدية صارمة.

على صعيد آخر، شكك وزير التنمية الاقتصادية الروسي أليكسي أوليوكايف في احتمال استلام شركتي «روس نفط» و«نوفاتيك» لأموال من صندوق الرفاه الوطني قبل نهاية العام الحالي، وشدد أوليوكايف في حديث للصحافيين على هامش أعمال المنتدى على ضرورة أن تكون روسيا مستعدة لاحتمال حظر التعامل معها عبر نظام «SWIFT»

لوي في سيدني: «من أجل تحقيق نمو إضافي، يترتب إجراء إصلاحات سياسية إضافية، وليس هذا ما يحصل على الإطلاق».

وسيفقد اجتماع وزراء المالية العشرين بعد اجتماع اللجنة النقدية في الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، التي أعلنت الاربعة أنها ستستمر في خفض دعمها للاقتصاد الأميركي، وأنها

لا تعزم زيادة النسب بشكل وشيك. وسيناقش وزراء المالية السياسات النقدية، في وقت تشهد الدول الناشئة من مجموعة بريكس (البرازيل وروسيا والصين والهند وجنوب أفريقيا) مرحلة

ومن المواضيع التي سيتطرق إليها الاجتماع أيضاً الاستثمارات بعيدة الأمد، وضبط المالية، ومكافحة الفساد، واستحداث وظائف. وحذّر البنك الدولي الأسبوع الماضي من أزمة توظيف عالمية تهدد فرص انتعاش

النمو، في حين يحتم التزايد السكاني وحده استحداث 600 مليون وظيفة إضافية في العالم بحلول العام 2030.

وستبحث مجموعة العشرين النهب من الاعباء الضريبية وستتخذ تدابير في هذا السياق تهدف إلى التصدي لهذه الوسائل المتطورة القانونية في غالب الأحيان، والتي تسمح للشركات المتعددة الجنسيات بدفع أقل قدر ممكن من الضرائب.

وفي موضوع نفق المطار، تمنى عدم الوصول إلى ما حصل العام الفائت، موضحاً أن وزارة الأشغال العامة والنقل «لا علاقة لها بما حصل لأنه خارج نطاق مسؤولياتها، وصيانته تعود إلى شركة الميز، وأن المديرية العامة للطيران المدني أرسلت كتاباً إلى الشركة تطلب فيه باتخاذ الإجراءات اللازمة والقيام بواجبها لعدم وقوعها في الخطأ نفسه، وأن يكونوا على مستوى المسؤولية».

أنهى مؤتمر العمل العربي أعمال دورته (41) في القاهرة والتي شارك فيها وزير العمل سحجان قزي على رأس وفد من الوزارة واصحاب العمل والاتحاد العمالي العام، حيث كانت له كلمة تبه فيها إلى «حجم المخاطر الناجمة عن ارتفاع منسوب البطالة في العالم العربي»، داعياً «الدول العربية الى التعاون في وضع الآليات المناسبة لمواجهة هذه الأزمة».

ومن أبرز البنود التي خلص إليها المؤتمر «الاتفاق على إطلاق الشبكة العربية للمعلومات سوق العمل والتي من شأنها أن تساهم في قياس نسبة البطالة في كل دولة».

وانتخب فريق العمال في المؤتمر نائب رئيس الاتحاد المالي العام حسن فقيه عضواً أصيلاً في مجلس إدارة منظمة العمل العربية.